

Distr.: General
7 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٧٥ (أ) من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل طيه تقريراً بشأن تنفيذ فييت نام لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ بصفتها طرفاً مسؤولاً في الاتفاقية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثلاثين لفتح باب التوقيع على الاتفاقية (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، في إطار البند ٧٥ (أ) من جدول الأعمال (المحيطات وقانون البحار).

(توقيع) لي هواي ترانغ
السفير فوق العادة والمفوض
والممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

تقرير بشأن تنفيذ فييت نام لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ بصفتها طرفا مسؤولا في الاتفاقية

وقّع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٠٧ بلدان منذ ٣٠ عاما في مونتيجو باي في جامايكا، وهو ما شكل نجاحا هائلا لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار. ولبى اعتماد الاتفاقية رغبات وتطلعات المجتمع الدولي في وضع إطار قانوني دولي عادل يتصل بجميع المسائل المتعلقة بالبحار والمحيطات، بما في ذلك قاع البحار وباطن أرضها ومناطق الغوصات. واستغرقت عملية التفاوض على الاتفاقية سنوات لإبرامها بجهود أكثر من ١٥٠ دولة ومنظمة دولية، منها منظمات غير حكومية. ويوجد حتى الآن ١٦٤ دولة طرفا في الاتفاقية. والاتفاقية لا تقوم فحسب بتحديد حقوق والتزامات البلدان الساحلية، ولكن تضمن أيضا حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحار والمحيطات. ولذلك، حظيت الاتفاقية بقبول هذا العدد الكبير من الدول، بما في ذلك الدول غير الساحلية. وأرست الاتفاقية الأساس لإقامة نظام قانوني جديد للقضايا المتعلقة بالبحار والمحيطات. وتغطي محتويات الاتفاقية بصورة شاملة جميع المجالات المتصلة بالبحار، آخذة في الاعتبار مصالح جميع الدول في العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية، وكبيرة أو صغيرة، وساحلية أو غير ساحلية.

ومنذ دخولها حيز النفاذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أصبحت الاتفاقية أساسا قانونيا هاما لتنظيم المسائل البحرية، وكذلك صكا قانونيا هاما لتسوية المنازعات ذات الصلة بالبحار والتعامل معها. ولهذا السبب تعتبر الاتفاقية "دستور المحيطات". وطوال ٣٠ عاما من وجودها، طبقت الاتفاقية بطريقة فعالة للغاية في تسوية المنازعات الطويلة المعقدة، وساعدت على تجنب وقوع نزاعات محتملة.

وفيت نام، كدولة يمتد شريطها الساحلي ٣ ٢٦٠ كيلومترا، تهتم اهتماما كبيرا بالبحار. وإدراكا منها لأهمية البحار، شاركت فييت نام بنشاط في عملية التفاوض بشأن الاتفاقية وبذلت جهودا كبيرة في تنفيذها. وتدعم دائما مقاصد وأهداف الاتفاقية.

ومنذ قبل اعتماد اتفاقية قانون البحار، طبقت فييت نام بنشاط أحكام القانون الدولي المتصلة بتطوير وثائقها التشريعية المتعلقة بالبحار. ووفقا للاتجاه التدريجي للقانون البحري الدولي، أصدرت فييت نام إعلاناتها المتعلقة بالبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري في عام ١٩٧٧، فأنشأت بذلك منطقة اقتصادية خالصة تمتد

٢٠٠ ميل بحري، ووسعت نطاق حقوق فييت نام في البحار، بحيث لا تقتصر على حقوق الصيد فحسب، بل تشمل أيضا سائر الحقوق السيادية والولاية القضائية. وبهذا الإعلان، تعتبر فييت نام جنبا إلى جنب مع كينيا وميانمار وكوبا واليمن ودومينيكا وغواتيمالا والهند وباكستان والمكسيك وسيشيل دولا رائدة في تطوير مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى مصدر للقانون العرفي، الذي أصبح في وقت لاحق صكاً هاماً لاتفاقية قانون البحار.

وشاركت فييت نام على نحو نشط وبناء في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار المعقود في مونتيجو باي في جامايكا. وبعد اعتماد اتفاقية قانون البحار مباشرة، كانت فييت نام بين ١٠٧ دول توقّع على الاتفاقية في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٢. وقبل دخولها حيز التنفيذ، صدقت الجمعية الوطنية لفييت نام على هذه الوثيقة القانونية الهامة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وأوضحت الفقرة ١ من قرار التصديق أن جمهورية فييت نام الاشتراكية تعرب، بتصديقها على اتفاقية قانون البحار، عن تصميمها على الانضمام إلى المجتمع الدولي في إقامة نظام قانوني منصف، وفي تعزيز التنمية والتعاون في المجال البحري.

وأكد قرار التصديق من جديد على سيادة جمهورية فييت نام الاشتراكية على مياهها الداخلية وبحارها الإقليمية وحقوقها السيادية وولايتها القضائية على المنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بناء على أحكام اتفاقية قانون البحار ومبادئ القانون الدولي، ودعا الدول الأخرى إلى احترام حقوق فييت نام المذكورة أعلاه. وأكد القرار من جديد أيضا سياسة فييت نام لتسوية المنازعات بشأن السيادة الإقليمية وسائر الخلافات المتصلة بالبحر الشرقي (بحر الصين الجنوبي) من خلال إجراء مفاوضات سلمية تنطلق من روح المساواة والتفاهم والاحترام المتبادلين مع إيلاء الاحترام الواجب للقانون الدولي، لا سيما اتفاقية قانون البحار واحترام حقوق السيادة والولاية القضائية للدول الساحلية على منطقتها الاقتصادية الخالصة والجرف القاري وفقا لمبادئ الاتفاقية.

وتطبق فييت نام أحكام اتفاقية قانون البحار لتكامل خطوة بخطوة نظامها القانوني من أجل إقامة إطار قانوني لإدارة البحار والأنشطة الاقتصادية البحرية، وتيسير عملية التكامل الدولي وتعزيز التعاون مع بلدان أخرى لصون وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة والعالم. وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، اعتمدت الجمعية الوطنية لفييت نام قانون البحار لفييت نام، الذي وُضع على أساس أحكام الاتفاقية، مع إحالات إلى الممارسات الدولية وممارسات الدولة. ويتضمن قانون البحار في فييت نام سبعة فصول تضم ٥٥ مادة، تغطي مبادئ إدارة واستخدام البحار، ونطاق ونظام المياه الداخلية، والبحر الإقليمي، والمنطقة المتاخمة، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، والجرف القاري، ونظام الجزر، والأرخبيلات،

والأنشطة التي تقوم بها فييت نام في المناطق البحرية، والبحث والإنقاذ، وحماية الموارد والبيئة البحرية، والبحوث العلمية البحرية، وتطوير الاقتصاد البحري، والدوريات البحرية والتحكم، والتعاون البحري الدولي. ومن خلال اعتماد قانونها الخاص بالبحار، حققت فييت نام الموامة بين قوانينها ذات الصلة بالبحار وأحكام الاتفاقية. ويعد تكرار التأكيد في قانون البحار الخاص بفييت نام على سياسة تسوية المنازعات البحرية والجزرية بالطرق السلمية على أساس القانون الدولي والاتفاقية بمثابة شهادة على أن فييت نام عضو مسؤول في المجتمع الدولي، يحترم ويمثل للقانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقية، وعلى إصرارها على السعي لتحقيق السلام والتعاون والاستقرار والتنمية في المنطقة والعالم.

وقبل اعتماد القانون الوطني للبحار، اعتمدت الجمعية الوطنية في فييت نام في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ القانون البحري المعدل لفييت نام، الذي دخل حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، والذي ينظم الملاحة البحرية ودخول ومغادرة الموانئ الفييننامية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت فييت نام عددا من القوانين الأخرى المتعلقة بإدارة واستخدام البحار، مثل قانون النفط (١٩٩٣)، وقانون الموارد المائية (١٩٩٨)، وقانون حماية البيئة (١٩٩٣)، وقانون الحدود الوطنية (٢٠٠٣)، وقانون مصايد الأسماك (٢٠٠٤) وعدد من الأوامر والمراسيم.

ووفقا لأحكام اتفاقية قانون البحار، ما فتئت فييت نام تقوم بشكل فعال بإدارة وتنفيذ أنشطة اقتصادية بحرية في منطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري لتنمية الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف معيشة شعبها. وتوفر حكومة فييت نام دائما الحماية الكافية للحقوق المشروعة والشرعية ومصالح الجهات الأجنبية في مجال التعاون الاقتصادي، وإدارة واستغلال الموارد الطبيعية البحرية وفقا لأحكام الاتفاقية. وما زالت فييت نام تعمل على نحو استباقي مع الأطراف المعنية في حماية البيئة البحرية وعمليات البحث والإنقاذ في البحر، واتقاء الكوارث الطبيعية والإغاثة، ومنع ومكافحة الجرائم المرتكبة في البحر، والقرصنة بشكل خاص، التي تسهم في التنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية قانون البحار.

وتعلق حكومة فييت نام دائما أهمية على حماية الموارد الطبيعية والبيئة البحرية التي تنظمها أحكام الوثائق القانونية ذات الصلة المتعلقة بمختلف مجالات الشحن والنفط والغاز والزراعة المائية والتجهيز والدوريات البحرية والمراقبة. واقترحت فييت نام مبادرات مختلفة بشأن الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية للبحار والمحيطات، وحماية البيئة ومواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر.

وإدراكا لالتزام الدول الساحلية بموجب اتفاقية قانون البحار، أنشأت فييت نام اللجنة الوطنية للبحث والإنقاذ. بموجب القرار رقم 780/TTg المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الذي أصدره رئيس الوزراء. واللجنة مسؤولة عن إصدار وتنفيذ التعليمات المتعلقة بأنشطة البحث والإنقاذ للأشخاص والمركبات (الطائرات والسفن ومنشآت النفط والغاز وما إلى ذلك) المعرضة للخطر في الجو وفي البحر وفي المناطق المتاخمة الواقعة بين فييت نام والبلدان الأخرى. وقد أصبحت فييت نام عضوا في الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحر وستبدأ قريبا مفاوضات مع البلدان المعنية بشأن تقسيم المناطق للبحث والإنقاذ في البحر.

وعلى أساس السياسة الثابتة لتسوية المنازعات ذات الصلة بالبحار بالوسائل السلمية، بذلت فييت نام جهودا كبيرة في تطبيق الاتفاقية على نحو فعال لتسوية المنازعات المتعلقة بتعيين الحدود البحرية مع الدول المجاورة وفقا لمبدأ المساواة من أجل التوصل إلى حل مقبول. ووقعت فييت نام اتفاقا مع تايلند بشأن تعيين الحدود البحرية في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٧؛ واتفاقا مع الصين بشأن تعيين حدود خليج تونكين وبشأن التعاون في مصايد الأسماك في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠؛ واتفاقا مع إندونيسيا بشأن تعيين حدود الجرف القاري في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وتجري فييت نام حاليا مفاوضات مع الصين لتعيين حدود المنطقة الواقعة خارج مصب خليج تونكين، ومفاوضات مع إندونيسيا لترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة وستتفاوض بشأن المسائل ذات الصلة بالبحار مع الدول المجاورة الأخرى. وتعد الممارسة التي اتبعتها فييت نام بإجراء مفاوضات وإبرام اتفاقات عديدة بشأن تعيين الحدود البحرية مع الدول المجاورة لها بمثابة تجسيد للتطبيق الخلاق لأحكام الاتفاقية، وساعدت هذه الممارسة على إثراء الممارسات الدولية في تعيين الحدود البحرية. وساعدت نتائج مفاوضات تعيين الحدود بين فييت نام وتايلند والصين في التأكيد من جديد على الاتجاه الأكيد لاستخدام أسلوب وضع خط متوسط أو خط متساوي البعد كنقطة انطلاق للتوصل إلى حل عادل، والاتجاه إلى استخدام خط واحد لتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري على حد سواء.

ومن ناحية أخرى، بذلت فييت نام دائما جهودا للعمل وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية قانون البحار. وبهذه الروح فإن فييت نام، في جميع المناقشات وتبادل وجهات النظر حول المنازعات الإقليمية والبحرية المتصلة بالبحر الشرقي، تؤيد بقوة مبدأ احترام القانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقية، الذي ينظر إليه على أنه مبدأ أساسي لتسوية المنازعات الجزرية والبحرية والتعامل معها. وتمكنت فييت نام من دمج هذا المبدأ في وثائق رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنها الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين

الجنوبي، والمبادئ ذات النقاط الست المتعلقة ببحر الصين الجنوبي المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢. وبفضل الجهود التي بذلتها فييت نام، تم إدراج المبدأ استنادا إلى القانون الدولي، بما فيه الاتفاقية، لإيجاد حل أساسي طويل الأجل للمنازعات في بحر الصين الجنوبي، وذلك في الاتفاق على المبادئ الأساسية التوجيهية لتسوية القضايا البحرية المبرم بين فييت نام والصين والموقع في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ويقف هذا دليلا على أن فييت نام لا تقتصر على الالتزام بدقة بأحكام الاتفاقية، بل تعزز أيضا الاحترام والتنفيذ الكامل لمحتويات الاتفاقية.

وعلى النحو الموصى به في المادتين ٧٤ و ٨٣ من اتفاقية قانون البحار، فإن فييت نام على استعداد دائما للدخول في تعاون إنمائي مشترك مع الأطراف المعنية في المناطق المتنازع عليها وفقا لأحكام الاتفاقية. وفي عام ١٩٩٢، وقّعت فييت نام مع ماليزيا مذكرة تفاهم للتعاون في استكشاف واستغلال النفط في منطقة محددة من الجرف القاري تخص البلدين، ونُفذت على نحو فعال. وتشارك فييت نام حاليا في مفاوضات مع تايلند وماليزيا عن التعاون بشأن منطقة امتياز الجرف القاري الثلاثية المتداخلة بين فييت نام - تايلند - ماليزيا.

وفي ممارسة لحقوق والتزامات الدول الساحلية بموجب اتفاقية قانون البحار، انتهت فييت نام بعد ما يقرب من ٣ سنوات من الجهود الشاقة (من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩)، من إعداد طلب ذي جودة عالية عن حدود الجرف القاري خارج ٢٠٠ ميل بحري مصحوب بالأدلة العلمية والقانونية لتعيين الجرف القاري الممتد وذلك وفقا للمبادئ التوجيهية للجنة حدود الجرف القاري. وفي أوائل أيار/مايو ٢٠٠٩، قدمت فييت نام إلى الأمم المتحدة طلبا بشأن حدود الجرف القاري خارج ٢٠٠ ميل بحري في الجزء الشمالي من البحر الشرقي، وطلبا مشتركا مع ماليزيا بشأن حدود الجرف القاري في الجزء الجنوبي من البحر الشرقي. وفي ٢٧ و ٢٨ من آب/أغسطس ٢٠٠٩، قدمت فييت نام الطلبين في لجنة حدود الجرف القاري، ودعتها إلى إنشاء لجننتين فرعيتين في وقت مبكر للنظر في الطلبين المقدمين وفقا لأحكام الاتفاقية، وكذلك للنظام الداخلي للجنة. وهذه المساعي أكدت من جديد إصرار فييت نام على الالتزام بالاتفاقية.

ودأبت فييت نام على المشاركة بفعالية في الأنشطة المبذولة تحت رعاية الهيئات الدولية المنشأة بموجب الاتفاقية. وفييت نام عضو في مجلس السلطة الدولية لقاع البحار وجرى انتخابها نائبا لرئيس جمعية السلطة الدولية لقاع البحار. وشاركت فييت نام في جميع اجتماعات الدول الأطراف في الاتفاقية التي تعقد سنويا في الأمم المتحدة وقدمت مساهمات إيجابية فيها لتعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقية. وشاركت فييت نام أيضا وقدمت مساهمات إيجابية في اجتماعات السلطة الدولية لقاع البحار لتسليط الضوء على دور الاتفاقية. ودعمت

فبيت نام الأنشطة المعززة للجنة حدود الجرف القاري والوظيفة القضائية للمحكمة الدولية لقانون البحار وقدمت مساهمات مالية سنوية لتشغيل الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية. وفي المنتديات ذات الصلة، أشارت فييت نام باستمرار إلى أن البلدان التي تقوم بأنشطة بحرية يجب أن تلتزم التزاما صارما بالأحكام والحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية وتنفذها تنفيذا تاما. وشاركت فييت نام بشكل سنوي بفعالية في المناقشات التي تجرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة وأيدت اعتماد قرارات الجمعية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار ومصايد الأسماك المستدامة، وشاركت كذلك في العملية الاستشارية غير الرسمية المفتوحة العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار التي تنظمها الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، شاركت فييت نام أيضا في صياغة وثائق قانونية دولية وإقليمية متعددة ذات صلة بالبحار، منها اتفاقية المنظمة الدولية للاتصالات البحرية بواسطة السواحل والنظام العالمي للشدة والسلامة في البحر. وأنشأ البلد نظاما لمحطات المعلومات الساحلية لإقامة اتصالات مع وبين قوارب الصيد. ويجري دائما تفتيش السفن في الموانئ البحرية وفقا للاتفاقات الإقليمية بشأن التفتيش الحكومي في الموانئ. وانضمت فييت نام إلى المنظمة البحرية الدولية وغيرها من الصكوك تحت مظلتها، ومنها اتفاقية عام ١٩٧٣ الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن وبروتوكولها التكميلي لعام ١٩٧٨، واتفاقية عام ١٩٦٩ الدولية لقياس حمولة السفن، واتفاقية الأنظمة الدولية لمنع التصادم في البحر لعام ١٩٧٢، واتفاقية عام ١٩٧٤ الدولية لسلامة الأرواح في البحر، واتفاقية عام ١٩٦٦ الدولية لخطوط الحمولة، والاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والترخيص والمراقبة المتعلقة بأفراد سفن الصيد لعام ١٩٩٥، واتفاقية عام ١٩٨٨ لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية والبروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري، والاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٢ المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن التلوث النفطي (صدقت فييت نام على الاتفاقية في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لفييت نام في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤)، واتفاقية تسهيل حركة الملاحة البحرية الدولية لعام ١٩٦٥، والاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحار لعام ١٩٧٩.

ووقعت فييت نام على عدد من اتفاقات رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلقة بالشحن والخدمات البحرية، منها اتفاق تسهيل البحث عن السفن المستغيثة وإنقاذ الناجين من حوادث السفن الموقع في ١٥ أيار/مايو ١٩٧٥؛ واتفاق الرابطة الإطاري المتعلق بتيسير النقل العابر للبضائع الموقع في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨؛ والاتفاق العام للتجارة في الخدمات الموقع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛ واتفاق الرابطة الإطاري المتعلق بتسهيل النقل فيما بين الدول الموقع في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ويعكس انضمام فييت نام إلى الوثائق القانونية الدولية والإقليمية المتعلقة بالبحار التزام حكومة فييت نام بالاحترام الكامل لأحكام اتفاقية قانون البحار.

وخلاصة القول أن الاتفاقية قدمت، على مدى السنوات الـ ٣٠ الماضية، أساساً قانونياً دولياً صلباً لتحديد حقوق والتزامات الدول الساحلية وتسوية القضايا المتعلقة بالبحار والمحيطات، بما في ذلك المنازعات المتصلة بقانون البحار. وفييت نام، بصفتها دولة ساحلية، قامت دائماً بدور نشط وبذلت جهوداً مستمرة في الالتزام بالاتفاقية وتنفيذها. وترى فييت نام أن التنفيذ الكامل للحقوق والواجبات من قبل جميع الدول الأطراف على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية سيساعد البشرية ليس فقط في تجنب التوترات والمنازعات على البحار بل أيضاً في تحسين استخدام موارد المحيطات والبحار لمنفعة البشر.

وقد التزمت فييت نام بالكامل بمقاصد وأهداف وأحكام اتفاقية قانون البحار وستستمر في العمل وفقاً لها، وتحث البلدان الأخرى على أن تسلك مسارا مماثلاً في العمل.